مقال داخل مع
مع الصفحة الأخيرة اعلانات
١٢

الدكتور محمد سعد الدين رئيس مجموعة سعد الدين ورئيس جمعية مستثمري الغاز من أهم الخبراء في مجال الطاقة ، فهو يمتلك الكثير من أسرار أزمات الطاقة في مصر و يضع حلول لها ، تميز عبر السنوات الماضية بقدرته على قراءة الواقع الاقتصادي ، فيري دائما أن الروتين و الإدارة الخطأ من قبل البعض تؤدي إلي أزمات في مختلف المجالات وليس في مجال الغاز فقط ، ويري اننا جميعا بحاجة إلي تغيير ثقافة العمل والإستهلاك في مصر ، فإذا أرادت مصر أن تكون دولة كبري عليها بوضع سياسيات وخطط وبرامج تنفذها المؤسسات والهيئات المعنية ، ولاتتأثر هذه السياسات بتغير الأشخاص فمنها نستطيع أن نكون في مصاف الدول المتقدمة ويفتح قلبة للملتقى.

محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمرى الغاز لـ«الملتقى»

الاقتصاد المصرى سيشهد انطلاق حقيقية وأطالب بإلغاء الدعم عن الأغنياء لصالح الفقراء

حوار : عبداللطيف محمد

في بداية حديث عبر الدكتور محمد سعدالدين عن تفاؤله بالمرحلة القادمة وأكد أننا مقدمون علي انطلاقة حقيقية خاصة بعد اكتمال خارطة الطريق بمجلس النواب 2015 تحدثنا معطيات ثروتنا التي يجب تفعيل استغلالها بطرق تضمن الحفاظ عليها ، وتحسب هدرها ، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية من خلال غرفة صناعة البترول والتعدين واتحاد الصناعات . وقال اننا عينا تحد كبير لتشغيل كافة المصانع المتوقفة عن العمل وزيادة القدرة الإنتاجية لرفع القيمة التصديرية لجلب العملة الصعبة . وأضاف : هناك خطة لإعادة صياغة منظومة الطاقة من جديد ليتم تسعير الطاقة ومراعاة توجيه الدعم للمصانع التي تغطي السوق المحلي . فليس من المعقول دعم المستهلك الأجنبي عن طريق دعم المصانع التي توجه نتاجها للخارج . وقال أن التسعير سيتوافق مع المنتج بتوحيد سعر الطاقة للمصانع . وأنا كان هناك اتجاه لدعم أي جهة فالصناعة المحلية أولي بالدعم من خلال دعم المصانع وليس دعم الطاقة في المصانع وتشديد الرقابة لوصول الدعم للمستهلك المصري حتي لاتتسع دولة الدولة . وقال سعد الدين أن صناعة الأسمدة من الصناعات كثيفة الاستهلاك للغاز ، ويجب توجيه الدعم للمزارعين ، وتحت رقابة صارمة علي الإنتاج لضمان عدم التلاعب ، وحول شحنات الغاز القطري قال أننا ملتزمون بالاتفاقيات الدولية ويتم الاتفاق علية بموقعر سيتم الوفاء به ، وأنا توصلنا لاتفاق حول السعر مع قطر سيؤكد تنفيذ الصفقة ، وهناك أكثر من دولة دولية يمكن تعويض ماتحتاجه بالاتفاق معهم حول سعر مناسب . وهناك استعدادات لدول الكويت والسعودية والإمارات لامدادنا بما نحتاجه من الغاز ، مضيفا أن قرار الحكومة بالوصول لاتفاق مع

الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول بجدولة ديونها جاء في الوقت المناسب لتفعيل منظومة البحث والاستكشاف ودفعة قوية للشريك الأجنبي لضخ استثمارات جديدة لتطوير وتنمية الحقول مما يضاعف انتاجنا من الزيت والغاز .

وانتقد محمد سعد الدين قرار التوسع في توصيل الغاز للمنازل مشيرا إلي توصيل الغاز للمصانع في الوقت الحالي أجدي وأهم لتعظيم القيمة المضافة وزيادة فرص العمالة وزيادة الإنتاج حيث يستهلك توصيل الغاز للمنازل مبالغ طائلة في إقامة البنية التحتية وتوصيل الغاز يجب أن يركز علي المصانع والمناطق كثيفة الاستهلاك حيث يتم هدر أموال طائلة في التوصيل لمناطق عشوائية دون دراسات جدوي حقيقية . فالاهتمام بالصناعة سيعظم الانتاج ويمكن التركيز علي ضخ كميات من الاسطوانات وتأمينها وضمان وصولها للمستهلكين لتوفير الغاز للصناعة . وقال محمد سعد الدين أن القضية المهمة والتي يجب أن توليها الدولة اهتمامها هي مشكلة التعدين لما يعنيه القطاع من دخول حيث تنتشر الأماكن الزاخرة بالمعادن الغنية والتي تقوم عليها صناعات واعدة وصناعيا زاخرة بالمعادن النادرة ولابد من ازالة قيود البيروقراطية وجذب استثمارات حقيقية لقطاع الثروة المعدنية وتشجيع المستثمرين . مطالبا بضرورة فصل الثروة المعدنية عن وزارة البترول ليتم الاهتمام بها وأوضح الدكتور محمد سعد الدين أن مشكلة الطاقة تعد من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري وهنا مرجعه عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة علي إيجاد حل جذري لتلك المشكلة . وهو ما تسبب في ترحيلها لسنوات متتالية دون وضع برنامج زمني للانتهاء منها بصورة متكاملة . وهو ما بينا لحظة مؤخرا بعد أن كانت المشكلة تتركز في ازدياد الطلب علي البوتاجاز في أوقات الذروة مثل فصل الشتاء وشهر رمضان مثلا امتدت ظاهرة ازدياد الطلب علي باقي المنتجات البترولية مثل البنزين والسولار وعدم قدرتها علي الرد، بامتيازات الأفراد والمصانع وكذلك قطاع الكهرباء . ويقول الدكتور محمد سعد الدين : الحل من وجهة نظري الصريحة والمتواضعة وغير حل سيئة لا يكلف الحكومة شيئا بل يضيف من مداخيلها وهو قيامها برفع سعر البوتاجاز للمستهلكين من غير مستحقي الدعم وأيضا تقوم الحكومة بتقسيم المستهلكين إلي شرائح وأن تباع اسطوانة البوتاجاز للمواطنين من محدودي الدخل بسعر مدعوم بينما يكون لها أسعار مرتفعة للقادرين لأن دعم الغاز يكلف الدولة مايقرب من 15 مليار جنيه سنويا من 177 مليار جنيه مخصصة في ميزانية الدولة والذي نراه أنه يجب إلغاء دعم السلع واتجاه الحكومة إلي مسائل الدعم . فدعم السلع لا يذهب إلي مستحقيه وبإمكان الدول أن تعيد النظر في عملية دعم السلع فتوفر كثيرا من مخصصات الدعم لضخها في قطاعات أخري، فبالنظر في دعم أسطوانة البوتاجاز وفر نصف الميزانية المخصصة لدعم الغاز . ونوه الدكتور سعد الدين إلي أن قضية الدعم تعد من أهم القضايا التي شغلت حيزا كبيرا من الاهتمام في الفترات الماضية . ولم يتم التعامل معها بالاهتمام الكافي علي الرغم من خطورتها نظرا لكونها قضية تمس كل بيت في مصر ، مما حدا بالكثيرين علي التفكير منها قبل إيجاد حلول ، مما تسبب التأخير في تفاقم المشكلة وازدياد حدتها نظرا لزيادة الأسعار العالمية بصورة متتالية ، وهو ما ينعكس علي زيادة مخصصات الدعم سنويا بما يثقل كاهل الميزانية العامة ، واصبح يلتهم النصيب الأكبر من ميزانية الدولة ومع زيادة عدد السكان تناقص نصيب الفرد بصورة كبيرة نظرا لعدم قدرة الموازنة علي زيادة مخصصات الدعم بصورة مكافئة للزيادة السكانية خاصة وأن الدعم يمتد لمجالات عديدة مثل الخبز والسولار والبنزين والكهرباء والمواصلات والغاز والأسمدة والغذاء وخلافه ، بما يستوجب ضرورة إيجاد صيغة مثلي لمستحقي الدعم ، وبالتالي يتم توجيه الدعم لهم مباشرة دون هدر أو فاقد أو تدخل فئات غير مستحقة في منظومة الدعم ويري أنه مع تعدد الآراء الاقتصادية حول أنسب السبل لتوزيع الدعم سواء بصورة نقدية أو بصورة عينية نجد أن الأسلوب الأمثل هو الصورة النقدية بعد أن يتم عمل حصر دقيق لمستحقي الدعم الحقيقيين في مصر ، والذين يصل عددهم نظرية 15 مليون أسرة بما يعادل نحو 80 % من جملة عدد السكان المصريين ، وإذا تم تحديد جملة ما يستحقه الفرد من دعم لمختلف الخدمات والسلع السابق الاشارة إليها سابقا مبلغ وقدره ألف جنيه تقوم الدولة بصرفه له شهريا ومن ثم يصبح جملة الدعم 15 مليار جنيه فقط ، وعندئذ يتم تداول السلع والخدمات بالسعر الحقيقي لها مما يحد من الفاقد والهدر في كل تلك السلع والخدمات ما دامت تتداول بسعرها الحقيقي ، وفي هذه الحالة حتي لو أرتفعت أسعار السلع والخدمات فلن تؤثر علي احتياجات المواطن لأن زيادة الأسعار دائما يكون لها سقف لا تتجاوزه ، وهو السعر العالمي للسلعة ، ولا سيقوم السوق بلفظ تلك السلعة واستيراد البديل لها من الخارج ، وفي حالة تطبيق هذا الحل يكون قد تم تحقيق عدة أهداف في وقت واحد ، وهي : - القضاء علي أكبر مشكلة تؤرق الاقتصاد المصري ألا وهي قضية الدعم - تحديد إطار واضح للصيانة الاجتماعية يقضي علي الفاقد والهدر في منظومة الدعم والتي تستنزف موارد الاقتصاد المصري - رفع مستوي المعيشة لنسبة 80 % من سكان الدولة . - تم توفير نصف مبلغ الدعم بما يعادل نحو 90 مليار جنيه . - إيجاد مصدر تمويل جديد للدولة من جراء توفير نصف قيمة الدعم دون اللجوء للاقتراض ومشكلاته وأضف لو كنت وزيرا للبترول لألغيت الدعم ومنحت لمستحقيه فلوس ، وليس شيء آخر. وأوضح أن أزمة السولار والغاز في عهد الرئيس المعزول وليست مفتعلة كما يردد أنصاره ، هو أنا أهرب عبر الانفاق وأرسل لغيري ، وأترك البلد ، وأرجع أقول "مفيش أزمة " ، لا طبعا كانت هناك أزمة بدليل أنه بمجرد عزله ، الحال أختلف تماما . ويري أن مصر غنية جدا بالشمس أكثر من أي دولة في العالم ورغم ذلك لا نستغلها في الطاقة الشمسية ، كما يحدث في ألمانيا وأستراليا السياسة شيء والاقتصاد شيء آخر ، لا بد أن نكون حريصين علي اقتصاد مصر .

اطالب مجلس النواب والحكومة الحالية بقضية وصول الدعم لمستحقية